مظاهر الحرمان من الطفولة في البلدان النامية
أطفال الشوارع (نموذجاً)
دراسة اجتماعية تحليلية

د. فوزي محمد المعوشرجي

مقدمة نظرية ومنهجية:

الواقع أن قضايا ومشكلات الطفولة قد احتلت أهمية كبيرة لدى الباحثين والمفكرين والمتخصصين في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية ، فضلاً عن المؤسسات الحكومية والأهلية وبخاصة خلال العقود القليلة الماضية ليس فقط على المستويين المحلي والإقليمي، ولكن أيضاً على المستوى العالمي. وقد تجسد هذا الاهتمام في العديد من المؤتمرات والندوات على كافة الأصعدة والمستويات. ومن جانب آخر، هناك اهتمام متزايد من جانب المؤسسات الدولية بهذه القضية. ويرجع هذا الاهتمام إلى مجموعة من العوامل منها : النمو السكاني المتزايد الذي يشهده العالم المعاصر، رغم تباين معدلات ذلك النمو من مجتمع لآخر. وتنامي حجم المشكلات التي يعاني منها نسبة كبيرة من أطفال العالم بصفة عامة، والبلدان النامية بصفة خاصة، حيث تتجسد تلك المشكلات في العديد من الانتهاكات التي يتعرض لها أطفال البلدان النامية، ومظاهر الحرمان المختلفة والتي تعوق نموهم وتحد من قدراتهم المختلفة.

وتعد ظاهرة أطفال الشوارع من الظواهر الاجتماعية التي حظيت باهتمام الباحثين والمتخصصين والعاملين في الحقل الاجتماعي والنفسي وتمثل موضوعاً ساخناً من بين الموضوعات الشائكة التي تعاني منها المجتمعات الفقيرة والغنية ، وذلك لارتباطها بالسياق التاريخي للتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، كما أنها تعد نتاجاً لمشكلات الحروب والإرهاب والأزمات الاقتصادية و السياسية ... وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية التي ألقت بظلالها على هذه المجتمعات، وأصبحت تشكل خطراً على مستقبل الأمن الاجتماعي إذا لم يتم دراستها وتحليلها ووضع المعالجات الصحيحة للحد من انتشارها. .

وبالنظر إلى المشكلات التنموية الحالية والمرتبطة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور فإن عملية التنمية لا تلبي احتياجات السكان ويزداد الوضع تعقيداً إذا ربطنا تلك بالمتغيرات الدولية والإقليمية، وما أفرزته من تحولات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي رمت بظلالها على الدول النامية ومنها البلدان التي توصف في تقرير التنمية البشرية بالبلدان الأكثرفقراً .

وفي عالمنا المتغير يمكن القول أن التحولات السريعة التي شهدها المجتمع البشري منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين سواء على صعيد التطور التكنولوجي أو على صعيد التحولات الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق، وعولمة التجارة أدخل العالم مرحلة جديدة من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصبح النظام الاقتصادي العالمي قائم على سيطرة الاحتكارات الضخمة، حيث تتركز قيادة الاقتصاد العالمي بيد شركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تسيطر على حركة التجارة العالمية، وذلك لكونها أصبحت تشكل حالياً القوة الثانية في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا إلى جانب التوجه العام الذي يفرضه البنك الدولي على دول العالم بربط القروض والمساعدات بالتوجه الاقتصادي تحت مسميات ما يعرف بالإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة، والذي يعني التحول الكامل للقطاعات الاقتصادية التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، مما يؤدي إلى تخلى الدولة عن مسئولياتها الاجتماعية، وهو ما أثر بشكل كبير على البلدان المتخلفة وأدى إلى تدهور أوضاعها الاقتصادية والمعيشية، وتحولت فئات واسعة من المجتمع إلى طبقة الفقراء، منها الطبقة الوسطى التي تأثرت بشكل مباشر، حيث أدت هذه التطورات إلى ذوبانها في مصاف الفئات الفقيرة في المجتمع، وتوسعت رقعة محدودي الدخل وهو ما يؤدي إلى وجود فئات من المجتمع، **وخاصة الأطفال**، وهي الفئة التي أصبحت محرومة من إشباع احتياجاتهم المادية الأساسية والتي تعجز

الأسر التي ينتمون إليها عن كفالة معيشتهم ورعايتهم وتلبية متطلبات النمو والبقاء، وذلك أمام الحاجة والعوز وتدهور الحياة المعيشية للفرد والأسرة، ما يدفع التوجه بأبنائهم إلى سوق العمل الذي لا يتيح مجالاً للعمل أكان لأسباب متعلقة بالسن القانوني، أو بسبب وجود البطالة وضعف التنمية ومن ثم يتوجه الأطفال إلى الشارع، ويصبح الشارع هو الملاذ الأخير والحاضن الأساسي لهم لضمان بقائهم وبقاء أسرهم، ومن ثم أصبحت هذه الظاهرة مصيراً حتمياً للفقر الذي تعاني منه هذه الفئات المحرومة والمهمشة.

وتقدر منظمة العمل الدولية عدد الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشرة بحوالي ٢٥٠ مليونا في البلدان النامية، منهم ١٢٠ مليونا على الأقل متفرغون للعمل. ومن هؤلاء، توجد نسبة ٦١% في آسيا، ونسبة ٣٢% في المائة في أفريقيا، ونسبة ٧% في أمريكا اللاتينية. وعدد الأطفال الذين يعملون في البلدان المتقدمة صغير نسبيا. وقد أشارت تقديرات لمنظمة العمل الدولية إلى أن عدد الأطفال العاملين بلغ حوالي ٨٠ مليون طفلا في كافة أرجاء العالم ، منهم ٧٣ مليونا تتراوح أعمارهم بين العاشرة والرابعة عشر. وفي هذا السياق تقول أحدى مراجعات البنك الدولي) :حينما يسود الفقر وعدم المساواة في مجتمع ما تتزايد احتمالات انحراف الأطفال بالعمل كما تتزايد مخاطر استغلالهم) (اليونيسيف ١٩٩٧م)(١).

وتفيد مصادر الأمم المتحدة أن أكثر من ١٥٠ مليون طفل عبر العالم يعيشون في الشوارع في أيامنا هذه. وهم يتركون منازلهم من جراء العنف والإدمان على المخدرات والكحول أو وفاة أحد الوالدين أو تفكك العائلة أو بحكم اندلاع الحرب أو الكوارث الطبيعية أو بكل بساطة بسبب الإنهيار الإجتماعي والإقتصادي، فيُجبر العديد من الأطفال المعدمين على كسب لقمة عيشهم من الشارع من خلال البحث

في القمامة والإستعطاء وبيع البضاعة بالتجول في الأحياء الفقيرة والمدن الملوثة في العالم النامي.

كما ينتمي أطفال الشوارع إلى عدة فئات، فمنهم من يعمل في الشوارع لكسب لقمة العيش ومنهم من يتخذ من الشارع ملاذاً له في النهار قبل أن يرجع في الليل إلى مجموعة تشبه الأسرة، ومنهم من يعيش بشكل دائم في الشارع من دون أن يكون منتمياً إلى أي شبكة عائلية. لكن، أياً تكن الفئة التي ينتمون إليها، فهم معرّضون للإستغلال وللمجموعات الخارجة على القانون أو لعنف رجال الشرطة. إلا أنّ الأطفال الأكثر ضعفاً هم الذين ينامون ويعيشون في الشارع، مختبئين تحت الجسور، وفي مجاري المياه ومحطات القطارات. ومع أنهم قد يمارسون مهناً بسيطة كتلميع الأحذية أو البيع في السوق ليتدبروا أمرهم، إلا أن العديد منهم يموتون على حافة الطرقات أو يقعون ضحية المخدرات، وصراع العصابات والأوبئة. فمن دون توفير نوع من التعليم الأساسي والتدريب الإقتصادي، يبقى مستقبل أطفال الشوارع قاتماً وأمد حياتهم قصيراً على نحو مرعب.

ولا شك أن السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي العام للبلدان النامية يُعد مسئولاً بدرجة كبيرة عن الواقع الاجتماعي للطفولة وتفاقم قضاياها ومشكلاتها، ومظاهر الحرمان والانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها قطاعاً كبيراً من أطفال تلك الدول. حيث يشير التقرير الذي أعده "جيمس ب. جرانت" مدير المكتب التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للأطفال والذي يستعرض فيه أوضاع الوفيات في العالم النامي، فيبين الخسارة الكبيرة التي تتعرض لها هذه المجتمعات بسبب وفاة ربع مليون طفل أسبوعياً ليس فقط بسبب الحروب والأزمات والكوارث الطبيعية، ولكن بسبب عوامل الفقر والجهل والمرض. هذا الرقم يقابله وفاة ثلاثة آلاف وخمسمائة طفل عربياً كل يوم، أي ما يعادل ربع مليون طفل سنوياً. وأن ذلك يمثل خسارة بشرية كبيرة لا سيما في المجتمعات العربية، حيث يعتبر المورد البشري من

أهم الموارد وأغناها في وقت تحتاج فيه هذه المجتمعات إلى المبدعين والمفكرين(٢).

وإذا كانت مشكلات الطفولة وقضاياها قد أضحت تمثل محوراً أساسياً على المستوى الدولي، إلا أن ثمة حقيقة مهمة ينبغي أن تنطلق منها الدراسة الراهنة تتمثل في أن هناك اختلافات جوهرية بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلدان المتقدمة صناعياً، والأوضاع السائدة في البلدان النامية بصفة عامة. وأنه إذا كانت البلدان المتقدمة تتميز بقدر كبير من التوازن والتجانس البنائي، الأمر الذي يُمكنها من تقديم حد أدنى إنسانياً ومقبولاً من الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة تضمن ليس فقط إشباع الاحتياجات الأساسية، وإنما إتاحة الفرصة للنمو الاجتماعي والثقافي والفكري والعقلي للأطفال. وفي ضوء ذلك يمكننا الحديث عن قضايا ومشكلات الطفولة بصورة عامة، وذلك لأن هناك قاسماً مشتركاً بين الأطفال لا يعكس فروقاً جوهرية في أوضاعهم الاجتماعية والاق تصادية والثقافية. إلا أن الأمر نفسه يُعد مختلفاً بدرجة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية والتي تتسم بالتناقضات الاجتماعية والطبقية الواضحة، فضلاً عن التناقضات الايكولوجية والعرقية والطائفية، ناهيك عن عجز النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعدم كفاءتها في مواجهة المشكلات الاجتماعية المتنامية التي يعاني منها الفقراء ومحدودي الدخل بعامة، والأطفال الفقراء بخاصة(٣).

وإذا كانت مشكلة عمالة الأطفال قد أضحت تمثل إحدى المشكلات المهمة والخطيرة التي تعاني منها البنى الاجتماعية للبلدان النامية والمجتمعات العربية خلال العقود القليلة الماضية، فمما لا شك فيه أن مشكلة أطفال الشوارع أو الأطفال المشردين لا تقل من حيث أهميتها وخطورتها، حيث تعكس هذه المشكلة هي الأخرى جانباً مهماً ومظهراً من مظاهر الحرمان الذي يعاني منه الأطفال في تلك المجتمعات.

غير أن هذه المشكلة لا يُعد وجودها وانتشارها قاصراً فقط على البلدان النامية، وإنما أضحت تمثل مشكلة عالمية، تعكس بدرجة كبيرة واقع الطفولة على المستوى العالمي. وعلى الرغم من الاهتمام الدولي المتزايد والذي يتجسد في العديد من المؤتمرات الدولية، وصياغة الكثير من القوانين والتشريعات والمواثيق لحماية حقوق الطفل، والتي تنبثق معظمها عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أن الواقع الفعلي يؤكد على أن القوانين والاتفاقيات والمواثيق تعني شيء، والواقع الفعلي للطفولة على المستوى العالمي يعني شيئاً آخر. وثمة أدلة وشواهد كثيرة وبيانات إحصائية تبرهن على هذا الواقع الذي يعاني من العديد من الأزمات وأشكال مختلفة من الحرمان، وانتهاكات عديدة لهذه الاتفاقيات والمواثيق.

وتشير البيانات الإحصائية المتوافرة إلى أن هناك ما يقرب من ١٠٠ مليون طفل من أطفال الشوارع على مستوى العالم الآن، وأن التقديرات المستقبلية تشير إلى أن هذا العدد سوف يصل في عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٨٠٠ مليون طفل، وأن حوالي ١٥ مليون طفل منهم في أمريكا اللاتينية يعيشون في الشوارع(٤٧). ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة للسكان، فإن أطفال الشوارع على مستوى العالم الآن يبلغون حوالي ١٥٠ مليون طفل، وأن هذا العدد يتزايد بشكل يومي. كما تشير البيانات ذاتها إلى أن ٤٠% من هؤلاء الأطفال تتراوح أعمارهم ما بين ٣-١٨ سنة ليس لديهم مأوى، و٦٠% منهم يعملون في الشوارع لدعم أسرهم. كم أن هؤلاء الأطفال غير قادرين على الذهاب إلى المدارس نظراً لأنهم يعيشون في ظروف خاصة وسيئة للغاية. إضافة إلى ذلك، فإن هؤلاء الأطفال يعتبرون ضحايا للعنف الوحشي Brutal Violence والاستغلال الجنسي Sexual Exploitation ، والإهمال المفرط Object Neglect،وإدمان المواد الكيماوية Chemical Addictionوانتهاك للحقوق الإنسانية Human Right Violations (٤).

وعلى الرغم من أن ظاهرة أطفال الشوارع تمثل ظاهرة عالمية، إلا أن معدلات انتشارها في البلدان النامية خلال العقود الأخيرة أصبحت أكثر وضوحاً في ظل

تراجع معدلات النمو الاقتصادي من ناحية وارتفاع معدلات النمو السكاني من ناحية أخرى. حيث وصف أحد الباحثين هذه الظاهرة بأنها أصبحت تمثل ناقوس خطر، ومن ثم فإن الطريقة المثلى التي ينبغي التعامل بها مع تلك الظاهرة هي الاعتراف بوجودها(٥). أي أن هذه الظاهرة أصبحت تمثل "كابوساً Nightmare " ومصدر إزعاج للحكومات والأنظمة السياسية والجهات الأمنية، وذلك لتأثيراتها المختلفة ليس فقط على المستوى الفردي، ولكن أيضاً على المستوى المجتمعي.

والواقع أن هناك اختلافات بين الدول النامية ذاتها فيما يتعلق بحجم هذه الظاهرة ومستوى انتشارها، حيث تشير تقديرات" اليونيسيف" إلى أنه في عام ٢٠٢٠ فإن حوالي ١٠٠ مليون من الأطفال الفقراء صغار السن سوف يعيشون في حضر أمريكا اللاتينية، وأن العديد من هؤلاء الأطفال سوف يقيمون في الشوارع(٦).

والحقيقة أن واقع أطفال الشوارع في دول قارتي آسيا وأفريقيا لا يختلف كثيراً عن أوضاع أطفال الشوارع في أمريكا اللاتينية إلا من حيث تباين النسب والمعدلات. ففي الهند يوجد حوالي ١٨ مليون من أطفال الشوارع، والأطفال المقيمين في" دور رعاية الأيتام" Orphanages. وتعتبر الهند من الدول التي تضم أعداداً ضخمة من الأطفال الأيتام على مستوى العالم. ومعظم هؤلاء الأطفال يحتاجون إلى مساعدات في مختلف المجالات: الصحية والتعليمية والنفسية والاجتماعية...الخ. وفي زامبيا يوجد أكثر من ٣٦٠.٠٠٠ من أطفال الشوارع(أي حوالي ١٠% من إجمالي السكان)، هؤلاء لأطفال يفتقرون إلى وجود أحد الوالدين أو كلاهما، ويعانون من أمراض كثيرة منها الإيدز على سبيل المثال. وفي نيروبي، ما بين عامي ١٩٩٢، ١٩٩٥ ارتفع معدل الزيادة في عدد أطفال الشوارع إلى حوالي ٣٠٠%(٧).

وإذا كانت البيانات الإحصائية تُعد مؤشرات مهمة لتجسيد الظاهرة في الواقع، وذلك من حيث معدلات انتشارها ومدى خطورتها على المستويين الراهن والمستقبلي، فلا شك في أن التعرف على أبعاد تلك الظاهرة من واقع بعض

الدراسات والبحوث التي اهتمت بفهمها وتحليلها في بعض البلدان النامية والعربية سوف يُسهم في فهمها بصورة أعمق، ومن ثم يكشف عن مدى خطورتها وعواملها وأسبابها المختلفة. حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود نمطين من أطفال الشوارع، النمط الأول، ويمثله الأطفال الذين يعملون في الشوارع نهاراً أو ليلاً، لكنهم يتخذون من مسكن الأسرة مكاناً لإقامتهم. أما النمط الثاني، فيمثله الأطفال الذين يعملون ويقيمون في الشوارع وهم منفصلين ومنعزلين عن أسرهم ويتخذون من الشوارع مسكناً دائماً لهم. وأن كل نمط منهما يحتاج إلى حماية خاصة(٨).

أولاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

وانطلاقاً من ذلك، فإن الدراسة تسعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على مظاهر الاهتمام الدولي والإقليمي بالطفل.

٢- التعرف على مظاهر الحرمان التي يعاني منها أطفال أطفال الشوارع في البلدان النامية بعامة، والمجتمعات العربية بصورة خاصة.

٣- التعرف على التحديات المستقبلية التي تواجه أطفال الشوارع في البلدان النامية والعربية في ظل التغيرات العالمية السريعة والتي تُعد انعكاساً للعولمة بأبعادها المختلفة.

ومن ثم تسعى الدراسة إلى الإجابة على **التساؤلات التالية** :

١- ماهي مظاهر الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بحقوق الطفل؟

٢- ماهي مظاهر الحرمان والانتهاكات المختلفة التي يعاني منها أطفال الشوارع في البلدان النامية والعربية؟

٣- إلى أي مدى يمكن تصور مستقبل الطفولة في البلدان النامية والعربية بصورة عامة، وأطفال الشوارع بخاصة في ظل التحديات التي تواجهها هذه البلدان والتي تمثل العولمة أهمها؟

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

تحتوي الدراسة على مفهوم رئيسي يتمثل في أطفال الشوارع، يمكننا استعراض بعض التعريفات، تمهيداً لصياغة تعريف إجرائي يتناسب وطبيعة الدراسة وموضوعها الرئيسي.

إن الإنطلاق من رؤية فكرية للطفولة تضعها في سياقها الاجتماعي من جانب، وسياقها الطبقي والايكولوجي من جانب آخر، يُعد مطلباً ضرورياً لتحقيق الفهم والتحليل العلمي لتلك الفئة العمرية من الأطفال التي دفعتها الظروف المختلفة إلى الاتجاه للشارع واتخاذه مأوىً لهم . هذه الرؤية تطرح علينا مشكلة أخرى تتعلق بوضع **تعريف إجرائي لأطفال الشوارع** يتناسب وطبيعة الدراسة. ومن ثم نجد مجموعة من التساؤلات تطرح نفسها في هذا المجال منها: من هم الأطفال الذين نتحدث عنهم؟ وهل هؤلاء الأطفال يشكلون فئة عمرية معينة؟ وما هي هذه الفئة؟ وهل هم الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً وفقاً لتحديدات منظمة اليونيسيف؟ أم أولئك الذين تقل أعمارهم عن إحدى وعشرون عاماً؟ أم أنهم أولئك الذين تجازوا ما يعرف بمرحلة المراهقة بغض النظر عن متغير السن؟(٩)

ويرى بعض الباحثين أنه لو حتى تم الاتفاق على تحديد ما يعنيه مصطلح الأطفال عمرياً، ثم تحدثنا عن إعدادهم للمستقبل، فإن مشكلات جديدة سوف تواجهنا وهي مشكلات تتعلق بتحديد ما المقصود من المصطلح من الناحية التطبيقية؟ وذلك لأن الأطفال ليسوا نسخة واحدة مكررة. فإذا كانت هناك سمات مشتركة بين الأطفال في كونهم أطفالاً، ضعاف البنية إذا ما قورنوا بالكبار، فضلاً عن افتقادهم وبخاصة المواليد منهم إلى القدرات والمهارات الحركية وغيرها من القدرات التي تمكنهم من الاستقلالية، ومن ثم تجعلهم معتمدين على غيرهم في إشباع حاجاتهم الأساسية. وعلى الرغم من هذه السمات المشتركة، فثمة اختلافات كثيرة بينهم باعتبارهم بشراً ينتمون إلى مستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية متباينة. فضلاً عن تباين انتماءاتهم الايكولوجية (ريف و حضر).. إلخ من تلك

التمايزات. الأمر الذي يصبح معه التساؤل المثار من قبل مشروعاً تماماً وهو " عن أي أطفال نتحدث؟ "[١٠]. وإذا كنا في تلك الدراسة سوف نركز على أطفال الشوارع، فلا بد أن نضع في اعتبارنا أن هؤلاء الأطفال إنما هم نتاج لسياق اجتماعي متخلف يضم تلك التناقضات والتباينات سالفة الذكر.

وإذا كان وضع تعريفاً عاماً مطلقاً للطفولة يمثل مشكلة أساسية لدى العديد من الباحثين في تخصصات علمية مختلفة، فإن وضع تعريفاً محدداً لأطفال الشوارع يُعد مسألة أكثر صعوبة، وذلك للإعتبارات والتباينات السابقة. وعليه يمكننا التعرف على بعض تلك التعريفات من أجل صياغة تعريف إجرائي يتناسب ومشكلة الدراسة. حيث يُعرف **أطفال الشوارع**[١١] بأنهم الأطفال المعرضون للإنحراف طبقاً للقانون المصري وليس لهم مأوى ولا رعاية أسرية سوية، ويسترزقون من الشارع، وبأنهم الأطفال المتخلى عنهم وليس لديهم رعاية أسرية، وأنهم الأطفال الذين يقضون معظم وقتهم في الشارع وليس لهم مأوى، وأيضاً هم الأطفال المعرضون لأخطار الحياة في الشارع، كما أنهم كذلك الأطفال المشردون، فضلاً عن أنهم الأطفال الذين ليس لديهم دخل ثابت.

نخلص من تلك التعريفات السابقة إلى وضع **تعريف إجرائي** تعتمد عليه الدراسة بصورة أساسية وهو: أن أطفال الشوارع هم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ويقيمون في الشارع بصورة دائمة أو شبه دائمة، ويعتمدون على حياة الشارع في الحياة والمعيشة والبقاء، ويعيشون دون حماية أو رعاية أو رقابة أو إشراف من جانب أشخاص بالغين وليس لديهم دخل ثابت، ويعيشون على هامش المجتمع، ومعرضون لأخطار حياة الشارع.

ثالثاً: منهجية الدراسة:

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة، فإن الباحث سوف يعتمد على أسلوب التحليل الوصفي (الكمي والكيفي) للبيانات الإحصائية المتوافرة من خلال تقارير العديد من

المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية المهتمة بقضايا ومشكلات الطفولة بصورة عامة وأطفال الشوارع بخاصة. وكذلك تحليل نتائج بعض الدراسات والبحوث التي تناولت ظاهرة أطفال الشوارع من حيث عوامل وأسبا انتشارها وأبعادها من ناحية، والتأثيرات والانعكاسات السلبية الناتجة عن إنتشارها من ناحية أخرى، وبخاصة البيانات والدراسات التي تعكس بعض مظاهر الحرمان التي يعاني منها أطفال الشوارع في البلدان النامية، ومن ثم تحليل تلك البيانات في ضوء الظروف البنائية والثقافية لهذه البلدان من جهة، وفي ضوء الضغوط والتحديات المفروضة عليها من قبل القوى الرأسمالية العالمية من جهة أخرى. وذلك للكشف عن العوامل المختلفة المسئولة عن خلق تلك المشكلة واستمرارها في تلك المجتمعات، والتصورات المستقبلية لهذه المشكلات وأساليب مواجهتها في ظل المتغيرات المجتمعية والعالمية.

رابعاً: الدراسات والبحوث السابقة: نماذج:

وفيما يتعلق بالعوامل والأسباب المسئولة عن انتشار ظاهرة أطفال الشوارع في البلدان النامية والمجتمعات العربية، أوضحت بعض الدراسات أن هناك عوامل كثيرة مسئولة عن ذلك نذكر منها على سبيل المثال بعض الدراسات.

فقد أوضحت دراسة أجريت على أطفال الشوارع في البرازيل أن العامل الاقتصادي يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع بهؤلاء الأطفال إلي الشوارع، وأن ثمة عوامل أخرى فاعلة ومؤثرة تتمثل في غياب الأب عن المنزل، ومن ثم عدم وجود رقابة على الأبناء. كما أوضحت دراسة أجريت بواسطة"اليونيسيف" UNICEFعلى أطفال الشوارع في مدينة"بومباي" الهندية أن أكثر من ثلث(٣٦%) من هؤلاء الأطفال تركوا منازلهم بسبب الفقر، و٢٧% منهم بسبب التفكك الأسري Family Breakdown، وآخرون بسبب سوء المعاملة الجسدية والإهمال(١٢).

في حين أكدت دراسة أخرى على أن ظاهرة أطفال الشوارع قد بدأت في الظهور في أوغندا منذ السبعينيات واستمرت بعد ذلك كمشكلة بسبب: الحرب الأهلية، والفقر، وتفشي وباء الإيدز، وفيروس فقدان المناعة الإنساني. وأوضحت الدراسة ذاتها أنه يوجد في الوقت الحالي ما يقرب من ١٠.٠٠٠ من أطفال الشوارع في أوغندا، ٨٥% منهم بدون مأوى، وهؤلاء الأطفال تتراوح أعمارهم ما بين ٤-١٨ سنة ، يعيشون في الشوارع من أجل البقاء وليس باختيارهم، كما أنهم يفتقرون إلى الرعاية الصحية والتعليمية، فضلاً عن أنهم يواجهون على حد تعبير الدراسة مستقبلاً غامضاUncertain Future (١٣).

وعلى الرغم من ذلك، فثمة دراسات أخرى تؤكد على أن الفقر ليس هو العامل الأساسي والوحيد الذي يدفع بالأطفال في البلدان النامية إلى الشوارع، فقد أوضحت دراسة أجريت على ١٠٠طفل من أطفال الشوارع ي مدينة" بومباي" أن السبب الرئيسي لتفشي تلك الظاهرة ليس الفقر، وإنما العنف الأسري Family Violence. وقد أوضحت الدراسة ذاتها أنه على الرغم من أن الفقر يُعد بُعداً مهماً في تفسير لجوء الأطفال إلى الشوارع، إلا أن الخلافات الأسرية Family Discord تمثل المشكلة الأساسية(١٤).

في حين تؤكد الكثير من الدراسات الأخرى على أن هناك مجموعة من العوامل أسهمت في خلق تلك المشكلة في البلدان النامية خلال العقود الأخيرة، وتنامي معدلاتها في الوقت الراهن، وقد حددت هذه الدراسات تلك العوامل في :التفكك الأسري والذي يتخذ أشكالاً مختلفة، سوء معاملة الأطفال والإهمال الذي يتعرضون له من جانب أسرهم، التحديث Modernization، الفقر الحضري Urban Poverty الحالة السيكولوجية للأطفال وأسرهم، الإحساس بالحياة في الشوارع، فضلاً عن تأثير الثقافة الخاصة بأطفال الشوارع، بالإضافة إلى الظروف البيئية وانعكاساتها على أطفال الشوارع، وأخيراً أن هؤلاء الأطفال الفقراء يشاركون كمواطنين في عمليات الكسب من الحياة والبقاء(١٥).

وفيما يتعلق بواقع المشكلة في البلدان العربية، فثمة مجموعة من الدراسات التي تناولت أطفال الشوارع نذكر منها: دراسة عام (٢٠٠١) بعنوان " علاقة بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية بمشكلة أطفال الشوارع – دراسة استكشافية وصفية " هدفت الدراسة إلي التعرف علي علاقة بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية بمشكلة أطفال الشوارع، وتمثلت المتغيرات النفسية في : نمو الشخصية، التوافق النفسي، الإدمان، الممارسات الجنسية. بينما تمثلت المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الحالة : الحالة الأسرية، الحالة السكنية، الحالة التعليمية، والحالة العملية، الحالة الصحية. وقد أجريت الدراسة علي عينة من (٣٠٠) طفل شارع ذكورا والسن اقل من ١٨ سنة. واستخدم الباحث دليل دراسة الحالة من إعداده، وكذلك استمارة المقابلة. واختبار التوافق النفسي من إعداده، واختبار الذكاء المصور من إعداد احمد صالح ذكي صالح كأدوات لدراسته. وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج منها أن هناك علاقة دالة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية متمثلة في تدني الحالة (الأسرية – السكنية – التعليمية – العملية – الصحية) ومشكلة أطفال الشوارع.

وثمة دراسة أخرى (٢٠٠٣) بعنوان " الإبعاد الاجتماعية لمشكلة أطفال الشوارع وأثرها علي البيئة المصرية " هدفت الدراسة إلي التعرف علي الأوضاع التي تحيط بطفل الشارع ورصدها وتحليلها سواء كانت في نطاق الأسرة أو في الشارع، والتعرف علي ظاهرة أطفال الشوارع ومعرفة العوامل المؤدية إلي هذه الظاهرة أثرها الاجتماعية السلبية واعتمدت الدراسة على عينة الدراسة قوامها (١٠٠)، تسعون طفلا وعشرة فتيات تتراوح أعمارهم من ٨–١٥ عاما، وقد توصلت إلى عدة نتائج من أهمها: لم يتوافر في مصر حتي الآن مسح يحدد حجم ظاهرة أطفال الشوارع. وأنه علي الرغم من أن الطفولة في المجتمع المصري تشكل ٢٨,٤٥% من عدد السكان، إلا أنه لاتوجد سياسة اجتماعية شاملة وواضحة المعالم لهذا القطاع الكبير من السكان. وأن من أهم سمات أطفال الشوارع:– تدني التعليم – عمل الأطفال –

سوء الحالة الصحية، وسوء استخدام المواد المخدرة – الأطفال المستغلين جنسيا – توجد نسبة كبيرة بينهم من المرضي النفسيين. وأن من أهم أسباب ظاهرة أطفال الشوارع – الفقر – سوء السكن – انتشار العشوائيات ، التفكك الأسري – التسرب من المدرسة – انخفاض المستوي التعليمي والثقافي للأسرة، الهجرة من الريف إلي المدن – البطالة التي يعاني منها رب الأسرة – العنف الأسري ضد الأطفال.

ومن الدراسات الأخرى دراسة عام (٢٠٠٤) بعنوان " فاعلية برنامج لتنمية بعض القيم الأخلاقية لأطفال الشوارع " هدفت الدراسة إلي التعرف علي الأسس التي يجب أن يقوم عليها برنامج القيم الأخلاقية المقترح وأهدافه، والخلفية الحياتية لأطفال الشوارع التي يجب مراعاتها أثناء تصميم برنامج القيم الأخلاقية. ورأي العاملين ذوي الخبرة في مجال أطفال الشوارع لمدي احتياج هؤلاء الأطفال لتعلم القيم الأخلاقية. واستخدمت الباحثة استمارة دراسة حالة، ومقاييس القيم الأخلاقية، وبرنامج لتنمية بعض القيم الأخلاقية علي عينة عمديه قوامها (٥) خمسة مفردات من أطفال الشوارع لتطبيق استمارة دراسة الحالة الصورة الخاصة بالطفل. وتم اختيار عينة عمديه قوامها (٦) ستة مفردات من أطفال الشوارع المقيمين إقامة مؤقتة لتطبيق البرنامج موضوع الدراسة، وعينة المشرفين الاجتماعيين وقوامها (١٣) مشرف بطرق عمديه لتطبيق استمارة المشرف الاجتماعي، وعينة عمديه قوامها (٥) خمسة مشرفين اجتماعيين لتطبيق استمارة دراسة الحالة الصورة الخاصة بالمشرف وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها: توجد عوامل تدفع الطفل إلي الهروب من الأسرة والحياة في الشارع تتمثل في :- عوامل طرد للطفل من الأسرة هي التفكك الأسري، الإهمال الأسري، قسوة الأسرة ورفضها للطفل، جهل الأسرة وأميتها، سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة. هذه العوامل تعتبر أهم الأسباب حيث أنها لاتشبع احتياجات ورغبات الطفل النفسية والاجتماعية – عوامل جذب للطفل تدفعه باختياره لترك الأسرة هي :- حب الحرية – حب المغامرة، حب الامتلاك، الهروب من الضغوط والأوامر، الرغبة في اللعب والترفيه

وقناعة الطفل بعدم وجود من يفهمه ويقدر مشاعره، الإحساس بالغيرة والشعور بالظلم، أصدقاء السوء، فضلاً عن الرغبة في إشباع وتلبية الاحتياجات التي لاستطيع أن توفرها الأسر.

وفي السياق ذاته جاءت دراسة أخرى عام(٢٠٠٤) بعنوان:" أطفال بلا مأوي دراسة لبعض المشكلات السلوكية لديهن " هدفت الدراسة إلي الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هي الأسباب التي دفعت الأطفال الإناث إلي اتخاذ الشارع مأوي لهن؟ مامدي رغبة الأطفال الإناث في العودة إلي الأسرة مرة أخري ؟ وماهي أهم المشكلات التي تواجههن والناتجة عن عملهن واقامتهن في الشارع ؟ وماهي أكثر المشكلات الصحية التي يعانين منها نتيجة لوجودهن في الشارع ؟ أما عينة الدراسة فقد تكونت العينة الاستطلاعية من ١١٠ طفلة بلا مأوي من محافظة القاهرة والجيزة ومن الأماكن التالية : العتبة، الموسكي، مقابر التونسي، كوبري عبود العلوي، القطار، ومن أمام الجوامع (الحسيين , السيدة نفسية , السيدة عائشة) من سن ٨-١٤ سنة وكانت أغلبهن يعملن في التسول، بيع السلع الهامشية.

وتشسر دراسات كثيرة أخرى إلى أن هناك الكثير من الاطفال الذين لهم بيوت ولكنهم يختارون البقاء في الشارع. وربما يكون السبب في ذلك هو الفقر، أو شدة الازدحام أو التمرد علي ضغوط البيت أو المدرسة أو إساءة المعاملة البدنية، أو الجنسية في المنزل وقد يقضي هؤلاء الأطفال بعض الوقت مع أسرهم أو أقاربهم، ولكنهم يقضون الليل في الشوارع. وبعض أطفال الشوارع جزء من أسرة تعيش في الشارع، سواء كانوا من عشيرته المباشرة أو من اقربائه، بسبب الفقر او التشرد حسب ما ذكرت منظمة الصحة العالمية، كما أدي أثر الحرب الأهلية والنزاعات الي لجوء مزيد من الأطفال الي الشوارع.

ونحن نلاحظ أطفال الشوارع لأنهم لايذهبون الي المدرسة، أو يتسولون في الشوارع، أويبيعون في القطاع غير الرسمي، حيث يعملون لحساب آخرين،

وبعضهم يستغله الكبار، أو حتي الشباب جنسياً. ولكي يستطيع أطفال الشارع أن يعيشوا ربما ينضم بعضهم الي عصابات الشوارع التي تعتمد علي نشاطات إجرامية كالسرقة. ومهما كان سبب الاقامة في الشارع فإن هؤلاء الأطفال جميعاً يفتقرون الي حماية البالغين ورعايتهم المناسبة، وهم معرضون للايذاء البدني، والاستغلال الاقتصادي والجنسي والي الحجز التعسفي.

أما عن الأطفال المشردون في **دول الخليج** والأطفال المتسولون في الرياض، فقد أشارت دراسة حديثة حول أطفال الشوارع أن حجم الظاهرة في المملكة يصل إلي نحو ٨٣ ألف طفل، وأشارت الدراسة التي أعدها أستاذ علم الإجتماع المشارك في قسم الإجتماع والخدمة الإجتماعية في جامعة محمد بن سعود في الرياض الدكتور عبد الله بن عبد العزيز اليوسف في جزء منها إلي حجم واتجاهات ظاهرة أطفال الشوارع في دول الخليج العربي، حيث إن البداية ظهرت في ممارسة بعض الأطفال للبيع والتسول عند الإشارات الضوئية، ولفت الباحث إلي أن هناك خاصية في ظاهرة أطفال الشوارع تتفرد بها دول الخليج العربي وهذه الخاصية هي أن هناك اعتماداً على الأطفال الوافدين الذين يجلبون من دول الجوار ويستخدمون في بعض الأنشطة مثل سباقات الإبل، مما جعلها تتشعب من خلال استغلالهم لبيع السلع البسيطة والتسول عند الإشارات الضوئية التي من المتوقع أن تتحول إلى حالة من تسكع الأطفال في الشوارع.

كماعرضت دراسة أطفال الشوارع التي تضمنها العدد ٢٩ من مجلة البحوث الأمنية الصادرة عن مركز البحوث والدراسات في كلية الملك فهد أن بعض النتائج التي توصلت إليها دراسات سابقة التي أوضحت أن ٦٩% من الأطفال المتسولين في مدينة الرياض من أبناء المملكة، وتشكل الإناث منهم ٥٦.٦% إلي جانب أن ٨٨% من أمهات الأطفال المتسولين من الأميات مقابل ٩% منهن يحملن الشهادة

الابتدائية ومن النتائج أن ٦٨% من الأطفال الباعة من خارج المملكة وأن معظم أعمار الأطفال تقع بين ٦ و٨ أعوام وأنهم ينحدرون من أسر غير ملتزمة بالتعليم.

وأجملت الدراسة عددا من العوامل المؤدية إلي نشوء حالة أطفال الشوارع منها الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية المتصلة بالأسرة حيث إن شعور الأطفال بعجز الأسرة عن دفع تكاليف التعليم يؤدي إلى تركه والتوجه إلي العمل، إضافة إلي أن الأزمات المالية التي يتعرض لها معيل الأسرة تدفع بالأطفال للجوء إلي الشارع، يضاف إليها انخفاض دخل الأسرة(١٦).

كما تؤكد الأبحاث الميدانية التي تناولت بالدرس ظاهرة أطفال الشارع، سواء في المغرب، أم في باقي دول العالم الثالث، أن غالبية أطفال الشارع إما أنهم أميون، أو انقطعوا عن الدراسة في سن مبكرة، كما أن معظم آباء أطفال الشارع هم من الأميين. وعلى سبيل المثال .. يستفاد من الدراسة الأولية التي قامت بها كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة بالمغرب أن نسبة ٥٠% من أطفال الشوارع بمدينة تطوان (التي اختيرت كحالة نموذجية) والذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٨ سنة هم من الأميين، وأن ٤٥% انقطعوا عن الدراسة في السنوات الأولى من التعليم الأساسي. أما نسبة الأمية لدى آباء هؤلاء الأطفال، فتبلغ ٥٤،٩٤ في المائة(١٠). كما تبين من بحث ميداني أجرته "الجمعية المغربية لمساعدة الأطفال ذوي الحالة غير المستقرة" بمدينة الرباط، تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٧ سنة، أن ٤٦% من أطفال الشارع لم يسبق لهم أن دخلوا المدرسة، وأن ٥٤% من هؤلاء الأطفال تركوا المدرسة في السنوات الأولى من الدراسة، بحيث لم يتعدوا السنة الثالثة الابتدائية(١٧).

كما تشير دراسة أعدها" المجلس العربي للطفولة والتنمية ACCD" إلى أن الحكومات العربية تواجه مشكلة خطيرة تتمثل في النمو المتزايد لأطفال الشوارع. وبالرغم من ذلك ما تزال الحكومات تعتمد على الحلول النظامية التقليدية والتي

تتمثل في إقامة مراكز لرعاية الأحداث Juvenile، والأيتام Orphans، دون إعطاء أية أهمية لتحسين خدمات الرعاية السريعة للأطفال الذين يعيشون في الشوارع. ويشير التقرير إلى أن تزايد حجم هذه المشكلة يخلق العديد من المشكلات الأخرى مثل تزايد معدلات الأمية، والفقر، والتي تؤثر على المجتمع ككل في حالة استمرار تزايد معدلاتها(١٨).

كما أكدت إحدى الدراسات على أن أكثر من ٨٠% من أطفال الشوارع في المجتمعات العربية يعانون من الاستغلال الجنسي، وأن هذا الاستغلال يتخذ أشكالاً كثيرة منها: الأفلام الإباحية، والدعارة Prostitution، فضلاً عن أن معظمهم يعانون من الأمراض المنقولة إليهم عن طريق الجنس مثل مرض نقص المناعة، والذي يؤدي إلى الإصابة بمرض الإيدز. وأنه بالرغم من أن هذه المشكلة ليست خطيرة بنفس درجة خطورتها في جنوب أفريقيا، إلا أنها تنمو بشكل ملفت للنظر. حيث أضافت الدراسة أنه يوجد حوالي ٩٣.٠٠٠ من أطفال الشوارع في مصر، وحوالي ١٠ مليون على مستوى البلدان العربية(١٩). الأمر الذي يؤكد على خطورة المشكلة، ومن ثم ضرورة مواجهتها بكافة الطرق والأساليب للحد من تزايد معدلاتها خلال السنوات القادمة والتي ستشهد فيها هذه المجتمعات تغيرات وتحولات سريعة بفعل التأثيرات المختلفة للعولمة على كافة الأصعدة والمستويات.

وفي المجتمع المصري، تشير البيانات المتوافرة إلى أن أكثر من ٢٥% من الأطفال الذين تم القبض عليهم في مصر عام ٢٠٠١ كانوا معرضين للسقوط في دائرة الجنوح، وأن هؤلاء الأطفال بدون مأوى ومتسولين Beggars، ومتسربين من المدارس. وقد أشارت"كلارسا بينكومو Clarisa Bencomo" الباحثة في حقوق الإنسان إلى أن الشارع بالنسبة لمعظم هؤلاء الأطفال يمثل واقعهم الاجتماعي(٢٠).

في حين أكدت دراسة ميدانية أخرى حديثة تناولت أطفال الشوارع في المجتمع المصري على أن ثمة مجموعة من العوامل الداخلية المسئولة عن تفاقم المشكلة

وتزايد معدلاتها من تلك العوامل: الظروف الأسرية والأوضاع الاقتصادية المتدنية، والضغوط المادية التي تواجهها الأسر الفقيرة، فضلاً عن تدهور الظروف المعيشية والسكنية للأسر التي ينتمي إليها هؤلاء الأطفال، وما تعكسه تلك الظروف من أشكال مختلفة للحرمان يتعرضون لها. تلك الظروف قد شكلت أحد العوامل الأساسية المسئولة عن خروج هؤلاء الأطفال للشارع واتخاذه مأوى لهم، بالرغم من المخاطر المتعددة التي يواجهونها خلال حياتهم اليومية. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أن هناك أشكالاً مختلفة للحرمان يعاني منها أطفال الشوارع منها: الحرمان من التغذية، الحرمان من الحب، الحرمان من العطف والحنان، عدم وجود القدوة، فضلاً عن الحرمان من الإحساس بالأمان وعدم وجود هوية وهدف. بمعنى آخر" الحرمان من الطفولة" بكل ما تعنيه من أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية وعاطفية...الخ. وأن هذه الأشكال من الحرمان قد أسهمت في ظهور الكثير من الانحرافات الأخلاقية والسلوكية بين هؤلاء الأطفال مثل: التسول والسرقة، الاعتداءات البدنية، ممارسة أعمال هامشية(البيع في الطرقات وإشارات المرور)، فضلاً عن الاعتداءات الجنسية وتعاطي أنواع من المخدرات، بالإضافة إلى استغلالهم من قبل تجار المخدرات في عمليات الترويج(٢١).

ونظراً للظروف المتردية والسيئة وأشكال الحرمان المختلفة التي يعاني منها الأطفال في البلدان النامية(الحرمان من التعليم والرعاية الصحية والأمن والغذاء والكساء...وغير ذلك من المتطلبات الأخرى التي تمكنهم من أن يعيشوا طفولة آمنة مستقرة، فقد جاء الاهتمام الدولي والاقليمي بهؤلاء الأطفال من أجل إيجاد صيغ وحلول للحد من تلك الظروف، يمكننا توضيح ذلك الاهتمام فيما يلي:

خامساً: مظاهر الاهتمام الدولي والإقليمي بحقوق الطفل:

لقد أثار موضوع حقوق الإنسان Human Rights اهتمام الباحثين والمفكرين ورجال القانون والدول منذ زمن طويل، فالإنسان هو محور عملية التقدم وعنصراً

فعالاً في عمليات التنمية، ومن ثم فإن إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وتوفير فرص الحياة من: صحية وتعليمية وترفيهية وأمنية...الخ، تمثل مطلباً أساسياً لعمليات التنمية الاجتماعية بمعناها ومفهومها الشامل.

ويمكن تعريف حقوق الإنسان بصورة عامة بأنها" تلك الحقوق المتأصلة في الطبيعة الإنسانية والتي لا يتسنى للإنسان أن يعيش بدونها حياة كريمة حرة. أي أن حقوق الإنسان ما هي إلا تلك الحقوق الطبيعية الأصلية التي نشأت مع الإنسان منذ الخلق الأول وتطورت بتطور الحضارات، والتي يجب أن تتحقق لكل إنسان في كل زمان ومكان لمجرد كونه إنساناً ولتميزه عن سائر الكائنات الأخرى"(٢٢).

ولاشك أن قضية حقوق الطفل في ضوء المواثيق الدولية مطروحة بقوة في عالمنا المعاصر، وذلك في ضوء ما يتعرض له الطفل من انتهاكات (تعذيب، تشريد، إهمال واستعباد...الخ)، فضلاً عن إنكار لحقوقه التي أقرتها الشرائع السماوية، وكذلك تلك التي أقرتها القوانين الوضعية. وعلى صعيد آخر، فإن العالم يواجه الآن تحديات خطيرة تحمل في طياتها أخطاراً هائلة عل أوضاع الأطفال. من تلك التحديات الهامة: مشكلات البيئة، أزمات الطاقة والتضخم والعمالة، والمشكلات الاجتماعية المتنامية: الفقر،البطالة،الجريمة الأمية والعنف. بالإضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان والممارسات الاستعمارية المختلفة، والتفرقة العنصرية...وغيرها من التحديات الخطيرة التي تواجه العالم المعاصر(٢٣).

وينبغي أن نضع في الاعتبار أن الأخطار التي تواجه الطفولة يرتبط بعضها بالبعض الآخر، ومن ثم لا يمكن مواجهتها إلا بالإرادة المشتركة للمجتمع الدولي، واحترام القوانين الدولية والعمل على تطبيقها بدرجات متكافئة على مستوى دول العالم، والبعد عن استخدام المعايير المزدوجة في هذا الشأن من قبل المؤسسات الدولية المهتمة بحقوق الطفل(٢٤).

وتعتبر"حقوق الطفل" Child Rights محل اهتمام المجتمع الدولي، وذلك باعتبار الطفل أولى الفئات بالرعاية والاهتمام. ومن أجل ذلك صدرت العديد من

القوانين والمواثيق الخاصة بالطفل سواء على المستوى الدولي أم الإقليمي أم المحلي، ومعظم هذه القوانين تستمد أصولها وروحها من مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(٢٥).

وعلى الصعيد العربي، فقد وقعت جميع الدول العربية على اتفاقية حقوق الطفل، وقد كانت المغرب الدولة العربية الأولى في التوقيع عليها في ١٩٩٠/١٠/٢٦، تلتها مصر في ١٩٩٠/٢/٥، ثم تتالت الدول العربية في التوقيع، حيث وقعت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٦. وقد تحفظت أغلب الدول العربية على بعض مواد الاتفاقية التي وجدت فيها ما يخالف قوانينها الوطنية أو أحكام الشريعة الإسلامية. وفي ضوء أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والتزاماً بأحكام الشريعة الإسلامية صدرت وثيقة الإطار العربي لحقوق الطفل العربي، والتي لم تذهب بعيداً عن الاتفاقية الدولية. حيث حددت أهدافها على تكريس مفهوم الحقوق حتى إتمام سن الثامنة عشرة دون أي تمييز بسبب العنصر أم اللون أم الجنس أم اللغة أم الدين أم الوضع الاجتماعي أم الثروة أم لأي سبب آخر. وضرورة حشد الإمكانيات العربية وتكثيف المبادرات من قبل الحكومات، ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد والمنظمات الإقليمية والدولية نحو تمكين Empowerment الأطفال من حقوقهم التي أرستها الديانات السماوية، وما نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية والعربية. وكذلك اتخاذ التدابير والإجراءات العاجلة لمكافحة الفقر والبطالة وتوفير الاحتياجات الأساسية للفئات الأكثر احتياجاً وبخاصة الأطفال(٢٦).

وكذلك توفير الإمكانيات اللازمة للأسر العربية وزيادة قدراتها لتمكينها من توفير الرعاية والحماية لأفرادها، بما يحقق الأمن والاندماج الاجتماعي واعطاء الرعاية اللازمة، وذلك باعتبارها الراعية الأولى للطفل. كما تنص الاتفاقية أيضاً على دعم دور المرأة وضمان حقوقها، وتمكينها من الفرص المتكافئة في الحياة والعمل بما يتيح تفعيل المشاركة الإيجابية لنصف القوى البشرية العربية، لما لها من دور مهم

في التنمية، والارتقاء بأوضاع الأسرة والطفل وحمايتها من العنف والتصدي للتمييز وفقاً للنوع والذي يؤثر بشكل واضح على حقوقها منذ مرحلة الطفولة(٢٧).

ويمكننا القول، أنه على الرغم من تعاظم الاهتمام القومي والسياسي في مصر بقضية الطفولة في السنوات الأخيرة، وطرحها بوصفها قضية قومية حضارية في الأساس تتصل مباشرة بمستقبل المجتمع المصري، بعد أن ظلت لفترة طويلة تحتل أدنى درجات الاهتمام، وتُعالج من منظور جزئي صحي وتعليمي...وغير ذلك، فضلاً عن أنها كانت قاصرة على اهتمام بعض الهيئات الخيرية أو جمعيات البر والاحسان، وعلى الرغم من ترجمة هذا الاهتمام إلى برامج وسياسات تدعمها الدولة لتحسين واقع الطفولة وظروفها، وانعقاد العديد من المؤتمرات والندوات المتعلقة بالأمومة والطفولة، وإنشاء المراكز والمعاهد المتخصصة وتشكيل المركز القومي للطفولة والأمومة عام ١٩٨٨، وتبعيته المباشرة لمجلس الوزراء، واعلان رئيس الدولة عقد حماية الطفل المصري ورعايته لسنوات عشر من ٨٩-١٩٩٩ تعطى فيها الأولوية المطلقة لمشروعات الطفولة في خطط مصر المستقبلية. وتصديق مصر على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في سبتمبر ١٩٩٠، والتي تؤكد على حق الأطفال في الحماية من الأخطار التي يتعرضون لها بسبب الحروب أو العمل أو قسوة المعاملة أو العنف أو المخدرات، على الرغم من تلك الجهود جميعاً وما أسفرت عنه من إثارة الاهتمام بالجوانب الصحية والثقافية بصفة خاصة، فإن إحساسا عاماً- ما يزال – يتطلع إلى تعميق الجهود وتحويلها إلى سياسة شاملة لمختلف أبعاد واقع الطفولة ومشكلاتها، وأشكال الحرمان المختلفة والانتهاكات التي يتعرضون لها وبخاصة أطفال الشوارع أو الأطفال المشردين ومن ثم المعرضين للانحراف، وكذلك فيما يتعلق بعمالة الأطفال بصفة عامة(٢٨).

خلاصة القول، أنه على الرغم من تزايد الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن بالطفل، ومن صياغة العديد من الاتفاقيات والمواثيق على المستويات السابقة من جانب، وبالرغم من أن هذه الاتفاقيات

جميعها قد ركزت اهتماماتها على تحديد حقوق الطفل والأسرة وما ينبغي أن يُتخذ من إجراءات لحماية تلك الحقوق، وتمكين الطفل من حياة إنسانية، وحمايته من كل أشكال الحرمان، وتوفير عناصر ومقومات الحياة الإنسانية: صحية وتعليمية وأمنية، ونمو جسماني وعاطفي وثقافي ونفسي، فضلاً عن التغذية السليمة وحرية التفكير من جانب آخر، إلا إن أن الواقع يؤكد على أن هذه الاتفاقيات تعني شيء وتطبيقها يعني شيئاً آخر. حيث يتوقف تطبيقها على مدى ملاءمة ما جاء فيها من قوانين مع السياسات الداخلية الخاصة بالدول المعنية من ناحية، والظروف الاقتصادية والسياسية الدولية والمحلية وخاصة خلال المرحلة الراهنة من ناحية أخرى. هذه المرحلة تتميز بتراجع سيادة الدول على أراضيها، ومن عدم قدرتها على تطبيق قوانينها في ظل العولمة التي تهيمن على زمامها قوة عالمية واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية بكل ما تملكه من آليات: اقتصادية وسياسية وإعلامية وعسكرية وتكنولوجية. وما تفرزه علاقات الهيمنة هذه من ازدياد للفجوات بين المجتمعات المتقدمة صناعياً والبلدان النامية، حيث تزداد الأولى قوة وثراء، بينما تزداد الثانية ضعفاً وفقراً، الأمر الذي ينعكس بشكل واضح على الأوضاع الداخلية للبلدان النامية بعامة، وعلى واقع وأوضاع الأطفال بخاصة.

وتؤكد الكثير من الدراسات والتحليلات على التأثيرات السلبية للعولمة، وأن من أهم هذه التأثيرات ازدياد معدلات الفقر والعنف والجريمة والصراعات المسلحة في العديد من البلدان النامية. كما أن نظام السوق الحرة والذي يرتبط بتركز القوة والثروة والعمليات الاقتصادية وفقاً للقوانين والضغوط الدولية المفروضة يصاحبه التخلي عن الكثير من القيم، وبزوغ وسيطرة قيم أخرى تعكس تلك التحولات العالمية مثل: قيم الاستهلاك وعدم المسئولية والتمرد على الحياة(٢٩). الأمر الذي يُزيد من حدة وخطورة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها تلك البلدان، والتي تُعد مشكلات الطفولة إحداها.

الواقع أن مشكلات الطفولة في البلدان النامية تمثل جزءً من نسيج معقد من المشكلات الاجتماعية: الفقر، البطالة، الأمية، العنف، الجريمة، النمو المتزايد للمناطق العشوائية الحضرية، فضلاً عن المشكلات الأسرية، هذه المشكلات جميعها تُجسد واقع التخلف والتبعية الذي تعيشه تلك المجتمعات، ومن لا ينبغي فهم وتحليل مشكلات الطفولة بمعزل عن تلك المشكلات المتداخلة والمتشابكة والتي يرتبط كل منها بالآخر.

ولا شك في أن تزايد معدلات الفقر يُعد مسئولاً بدرجة كبيرة عن مشكلات الطفولة في تلك البلدان. حيث تشير البيانات المتوافرة عن " اليونيسيف" UNICEF إلى أن أكثر من ٦٥٠ مليون طفل يعيشون في فقر مطلق، وأن دخل كل منهم لا يتجاوز دولار واحد يومياً. كما أن حوالي ٣٠% من سكان المجتمعات الفقيرة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وأن ٧٠% منهم من النساء والأطفال. كما أن حوالي ٤٥% من الأسر في أمريكا اللاتينية والكاريبي يحصلون على دخول منخفضة تحت خط الفقر(٣٠).

وانطلاقاً من المعطيات السابقة، فإن الكشف عن أوضاع الطفل في البلدان النامية والمشكلات والانتهاكات العديدة التي يتعرض لها يمثل مطلباً مهماً في الدراسة، ويمكننا الكشف عن ذلك من واقع البيانات الإحصائية الصادرة عن العديد من المؤسسات الدولية المهتمة بقضايا الطفل ومشكلاته.

خاتمة: استخلاصات وتوصيات:

١- على الرغم من أن قضايا الطفولة ومشكلاتها أضحت تمثل قضايا عالمية، ومن ثم شهدت اهتماماً دولياً متزايداً خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ثمة حقيقة مهمة ينبغي أن توضع في الاعتبار. هذه الحقيقة مؤداها: أن هناك اختلافات جوهرية بين واقع وظروف الأطفال في البلدان المتقدمة صناعياً، وواقع الأطفال في البلدان النامية بشكل عام، والمجتمعات العربية بخاصة. هذه الاختلافات البنائية والثقافية تنعكس بوضوح على هذا الواقع ليس فقط فيما يتعلق بقدرة هذه المجتمعات على تقديم الحد الأدنى والمقبول من الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة، ولكن أيضاً مدى إتاحة الفرصة للأطفال للنمو الاجتماعي والثقافي والفكري والعقلي والنفسي.

٢- إن الحديث عن مشكلات وقضايا الطفولة ليس حديثاً عاماً أو مطلقاً، وإنما ينبغي عند فهم وتحليل هذه المشكلات والكشف عن أسبابها وعواملها، أن يضع الباحث في اعتباره أنها قضايا نسبية. بمعنى أنها تختلف من حيث معدلات انتشارها وعواملها ومد خطورتها على الطفل والأسرة والمجتمع بشكل عام من سياق اجتماعي لآخر. ومن ثم فهناك إشكالية مفاهيمية تتمثل في الإجابة على عدد من التساؤلات تتعلق بمفهوم الطفل. حيث ينبغي على الباحث منذ البداية أن يحدد بدقة: عن أي أطفال يتحدث؟، هل يتحدث عن الأطفال في البلدان الصناعية المتقدمة؟، أم يتحدث عن الأطفال في البلدان النامية؟، هل يتحدث عن الأطفال في الطبقة العليا بشرائحها وفئاتها المختلفة؟، أم يتحدث عن الأطفال الفقراء عموماً؟، هل يتحدث عن الأطفال الذكور أم الأطفال الإناث؟، هل يتحدث عن أطفال الريف أم أطفال الحضر؟...الخ. ومن ثم، فإن تحليل مشكلات الطفولة يجب أن يتم في ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبيئي للأطفال.

٣- على الرغم من تزايد الاهتمام بمشكلات الطفولة منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، والذي تجسد في صياغة العديد من الاتفاقيات والمواثيق لحماية حقوق الطفل والأسرة، وما ينبغي أن يُتخذ من إجراءات لحماية تلك الحقوق وتمكين الطفل

من حياة إنسانية، وحمايته من أشكال الحرمان المختلفة من ناحية، واقامة العديد من المؤتمرات والندوات عالمياً وإقليمياً ومحلياً لمناقشة قضايا الطفولة ومشكلاتها من ناحية أخرى، إلا أن الواقع الفعلي للطفولة – وبدرجات متباينة – يؤكد على أن هذه الاتفاقيات تعني شيء، وتطبيقها يعني شيئاً آخر. حيث يتوقف تطبيق نصوص هذه الاتفاقيات والمواثيق على عدة اعتبارات منها: طبيعة التوجهات والسياسات الداخلية الخاصة بكل دولة من جانب، والظروف الاقتصادية الدولية والمحلية وبخاصة خلال المرحلة الراهنة والتي تشهد تغيرات سريعة ومتنامية من جانب آخر.

٤- تعتبر ظاهرة أطفال الشارع من أهم الظواهر الاجتماعية الآخذة في النمو ليس فقط على مستوى البلدان النامية، وإنما أيضاً في الدول الصناعية المتقدمة، وهي قضية مجتمعية بأمتياز ذات ابعاد (تربوية، ثقافية، اقتصادية، سياحية...) ومعالجتها تستلزم علاجاً شاملاً متعدد الأبعاد تبدأ بالوقاية والتدخل وصولاً الى تأمين إعادة التأهيل والاندماج.

٥- كشفت الدراسة من خلال التحليلات الكمية والنوعية عن أن هناك أشكالاً متعددة للحرمان يعاني منها الأطفال على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي. وأن ثمة انتهاكات كثيرة لحقوق الطفولة. وأن مظاهر الحرمان هذه تتجسد في أشكال عدة منها: عمالة الأطفال، من حيث معدلات انتشارها وعواملها المختلفة وتداعياتها وتأثيراتها المختلفة على الأطفال والأسرة والمجتمع بشكل عام. وكذلك أطفال الشوارع أو الأطفال المشردين، من حيث ظروفهم المعيشية وأشكال الحرمان المختلفة التي يعانون منها.

٦- أوضحت الدراسة أن الواقع الاجتماعي للأطفال في البلدان النامية لا ينفصل عن واقع التخلف والتبعية الذي تتسم به تلك المجتمعات، كما أن هذا الواقع أيضاً يتجسد في العديد من المشكلات الاجتماعية المعقدة والمتداخلة والتي يصعب فهم أي منها بمعزل عن المشكلات الأخرى. كما أنه يصعب أيضاً فهم مشكلات

الطفولة بمعزل عن مشكلات اجتماعية أخرى مثل: الفقر والبطالة والأمية والجريمة والتفكك الأسري والنمو المتزايد للمناطق العشوائية الحضرية والعنف وتدهور السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي بشكل عام.

٧- لقد كشفت الدراسة أيضاً من خلال تحليل نتائج بعض الدراسات التي اهتمت بمشكلات الطفولة والانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في العديد من البلدان النامية والعربية، أن معظم هذه الدراسات قد ركزت اهتماماتها على العوامل الداخلية(المجتمعية) في خلق تلك المشكلات واستمرارها. ولكن تبين من خلال التحليل، أنه بالرغم من أهمية تلك العوامل وضرورة وضعها في الاعتبار عند دراسة وفهم هذه المشكلات، إلا أنه لا ينبغي تجاهل دور وتأثير العوامل الخارجية على المستويين(التاريخي والمعاصر) في نشوء هذه المشكلات، واستمرارها وتزايد معدلاتها خلال السنوات الأخيرة. حيث تبين من التحليل أن هذه العوامل الخارجية قد لعبت وما تزال دوراً مؤثراً ليس فقط في تشكيل البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لتلك المجتمعات، ولكن أيضاً أسهمت في ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية الأخرى والتي تعد بدورها عوامل أساسية ينبغي وضعها في الاعتبار عند مناقشة واقع الطفولة والمشكلات والانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في هذه المجتمعات ذات البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتسم بدرجة عالية من عدم التجانس على مختلف الأصعدة والمستويات.

٨- أوضحت التحليلات السابقة أن هناك مجموعة من العوامل والأسباب المتشابكة والمعقدة تعد مسؤولة عن تزايد وتنامي مشكلة أطفال الشوارع في البلدان النامية، يمكننا حصرها في العوامل والأسباب الآتية:

أولاً:- أسباب خاصة بالأطفال أنفسهم تدفعهم إلى الشارع تتمثل في الآتي:

١- الميل إلى الحرية والهروب من الضغوط الأسرية.

٢- غياب الاهتمام باللعب والترفيه في داخل الأسرة والبحث عنه في الشارع.

٣- اللامبالاة من جانب الأسرة وعدم الاستماع الى الطفل والتحاور معه وتلبية حاجاته.

٤- حب التملك فالشارع يتيح له نوع من العمل أيا كان ولكنه يدر دخل وقد يكون هذا العمل تسولاً أو إتيان أعمال منافية للحشمة والآداب.

٥- عند بعض اطفال الشوارع يكون عنصر جذب بما فيه من خبرات جديدة ومغامرات للإشباع العاطفي.

ثانياً:- أسباب أسرية تتمثل في الآتي:

١- اليتم: فقدان أحد الأبوين أو كليهما قد يكون سبباً في ضعف الرقابة على الأطفال ومن ثم انحرافهم أو خروجهم للشارع.

٢- الإقامة لدى الأقارب: بسبب اليتم أو التصدع الأسرى أو غياب الأب أو الأبوين للعمل في الخارج وقد يؤدي ذلك أيضا إلى ضعف الرقابة أو التعرض للعنف ثم الهرب للشارع.

٣- التفكك الأسرى: وتشتت الأبناء بين الأب والام في النهاية يدفع بهم إلى الشارع.

٤- القسوة: سواء من الأبوين أو من الأقارب والمحيطين أو حتى من المدرسة.

٥- العنف داخل الاسرة.

٦- التمييز: بين الأبناء داخل الأسرة الواحدة يولد الغيرة بينهم و قد يدفع الأبناء للهرب إلى الشارع.

٧- الجيرة: فقد تؤدي الإقامة في أحياء شعبية ذات طابع خاص إلى معاشرة مجموعة من الأشخاص المنحرفين.

٨- عمل الأب أو الأم: في بعض الأحيان يكون الأب أو الأم يمارسون عمل منحرف وذلك يسبب في انحراف الأبناء واحترافهم للعمل نفسه.

٩- هجرة أو سفر: العائل لمدة طويلة.

١٠- الإدمان: وآثاره المدمرة على الأسرة وأفرادها.

١١- كثرة النسل: وتلازمه مع سوء الحالة الاقتصادية.

١٢- التقليد: خاصة إن قرناء السوء يدعون الأبناء إلى الخروج للشارع للعمل والكسب وتقليد الكبار.

ثالثاً :- أسباب اجتماعية تتمثل في الآتي:

١- الهجرة من الريف الى المدينة: في الريف تنقص الخدمات وفرص العمل والترفيه مما يشجع الاطفال على النزوح من الريف الى المدينة ليكسبوا عيشهم.

٢- التسرب المدرسي: اساليب التعليم المتشددة. كما ان بعض الأسرة ولعدم قدرتها على مواجهة المصاريف والأعباء المدرسية تدفع بأطفالها الى ترك المدرسة

٣- الظروف الاقتصادية (الفقر):ان الاسرة الفقيرة ليس بمقدورها ان توفر الحاجات الأساسية من مأكل وملبس وعلاج لاطفالها مما وتسمح لاطفالها بالعمل في الشارع للمشاركة في تأمين كلفة الاعباء الحياتية.

٤- الاعتماد على الأطفال في القيام ببعض الأعباء الأسرية وخاصة البنات اللواتي يتعرضن الى العنف والقسوة أثناء الخدمة بالمنازل.

توصيات الدراسة:

انطلاقاً من هذه الاعتبارات من جانب، ومعطيات الواقع الاجتماعي الفعلي للطفولة من جانب آخر، يمكننا صياغة بعض التوصيات، التي يمكن أن تسهم بدرجة أو بأخرى في تطوير أوضاع الطفولة في البلدان النامية بعامة، والمجتمعات

العربية بخاصة، والمجتمع المصري على وجه الخصوص، وبخاصة إذا ما تُرجمت هذه التوصيات إلى خطط وبرامج عملية. وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

١- ضرورة أن يحتل النساء والأطفال اهتماماً خاصاً في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ومن ثم ضرورة العمل على توفير كافة الشروط المادية والاقتصادية والاجتماعية لأمومة وطفولة آمنة، وقادرة على المشاركة. وضمان أن تصل كافة الخدمات الاجتماعية إلى جميع النساء والأطفال وبخاصة الفئات الفقيرة، ولا سيما خدمات: التعليم والصحة والإسكان... وغيرها من الخدمات الضرورية الاجتماعية والقانونية.

٢- ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الاجتماعية والقانونية والإدارية والتعليمية اللازمة لحماية حقوق الطفل وتشجيعها وتحسين أوضاع الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة: الأطفال العاملون، أطفال الشوارع أو المشردون، الأطفال المعرضون للإيذاء، والمعاقين، والأحداث الجانحين، وذلك لضمان حصولهم على الرعاية والمأوى والغذاء والتعليم والرعاية الصحية، وحمايتهم من الإيذاء والعنف. كما ينبغي أن تتضمن تلك السياسات إحلال التعليم محل عمل الأطفال على المدى البعيد.

٣- أن تهتم الحكومات بوضع خطط وبرامج لإيجاد مشروعات إنتاجية تحقق المزيد من فرص العمل وبخاصة للفقراء، وذلك لتمكين هذه الفئات من إشباع احتياجاتهم الضرورية من ناحية، وللإسهام في حل مشكلة البطالة المتفاقمة من ناحية أخرى. ومن ثم يجب أن يكون هذا المطلب هدفاً قومياً لاستئصال الفقر أو الحد من انتشاره.

٤- تنمية وتطوير الخدمات التي تقدمها الدولة والهيئات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية(الصندوق الاجتماعي وما يقدمه من خدمات)، بما يسمح بتحسين وتطوير الظروف المعيشية للأسرة والطفولة.

٥- ضرورة أن يحتل البعد الاجتماعي في عمليات التنمية أهمية خاصة، وأن تكون هناك سياسات واضحة ومحددة في مجال الطفولة تشارك في إعدادها وتنفيذها كافة الأجهزة والمؤسسات العاملة في مجال الطفولة على المستويين الرسمي والأهلي.

٦- ضرورة النظر في السياسات الخاصة بتقديم الخدمات بصورتها الراهنة والتي تركز بشكل أساسي على المناطق الحضرية الراقية، مقابل قصورها في المناطق الحضرية الفقيرة والعشوائية، ناهيك عن قصورها الواضح في المناطق الريفية بصفة عامة. ومن ثم ينبغي التخلي عن سياسات التحيز الحضري في تقديم تلك الخدمات، بما يقلل من حدة الفروق والتناقضات الطبقية والإيكولوجية، والتي تنعكس بشكل سلبي على أوضاع الأطفال في تلك البيئات الاجتماعية المتناقضة، مما يؤثر على أوضاعهم الراهنة والمستقبلية.

٧- الدعوة إلى وضع خطة قومية من قبل المتخصصين ومراكز البحوث لإجراء العديد من الدراسات والبحوث البينية، وذلك للكشف عن الأبعاد المختلفة لواقع الطفولة ومشكلاتها والانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها الأطفال، ومن ثم توفير قاعدة من البيانات والمعلومات عن حجم هذه المشكلات وعواملها المختلفة، والتي يمكن أن تمثل إطاراً لسياسة واستراتيجية قومية فعالة وعملية لمواجهة هذه المشكلات مستقبلاً.

٨- ضرورة عمل مراجعة شاملة وموضوعية للسياسات التعليمية القائمة، وأن يتم تقييم تلك السياسات في ضوء المصلحة العامة لجميع الفئات الاجتماعية دون تحيز لفئة على حساب الفئات الأخري لضمان تحقيق قدراً من العدل والمساواة الاجتماعية.

٩- ضرورة تطوير النظم والأساليب التربوية كمياً وكيفياً، وذلك للحد من مشكلة التسرب الدراسي والتي تعتبر من العوامل الأساسية المسئولة عن مشكلات الطفولة بصفة عامة.

١٠- وضع سياسة تهدف إلى تطوير قطاع الإعلام، والارتقاء بمستوى برامج الأطفال المقدمة من خلال التليفزيون بهدف تنمية مهاراتهم الفكرية والعقلية بصورة تتناسب والتحديات المستقبلية، وتمكنهم من التفاعل بشكل أكثر إيجابية مع المعطيات الجديدة.

١١- ضرورة وضع برامج وسياسات قومية فعالة لمواجهة مشكلة الأمية. وكذلك الاهتمام بعملية التأهيل الثقافي للأباء بما يمكنهم من أن يكونوا مصدراً للثقافة الملائمة للعصر من ناحية، ويمكنهم من استخدام أساليب مناسبة للتنشئة الاجتماعية من أجل إعداد أجيال لديها القدرة على تحمل المسئولية، والوعي بالتطورات المحيطة عالمياً ومحلياً.

١٢- ضرورة العمل على تحسين الظروف السكنية والمادية للأسر الفقيرة، وتمكينها من الحياة الكريمة بالمستوى الذي يحول دون دفعهم لأبنائهم إلى سوق العمل للحصول على أموال تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الضرورية.

وثمة مجموعة من التوصيات الاجرائية التي يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في تحسين أوضاع أطفال الشوارع وتلبية احتياجاتهم المختلفة، حتى يمكنهم أن يتمتعوا بحياة إنسانية كريمة نذكرها فيما يأتي:

١- الحق في التعليم:

يحتاج أطفال الشارع إلى برامج وأساليب تعليم مختلفة تتماشى مع ظروفهم الخاصة واحتياجاتهم من حيث المادة العلمية و أسلوب التدريس المتبع حيث يجب إتباع ما يسمى بأسلوب التعليم "غير الرسمي" أو "غير التقليدي" واستبعاد جميع الأساليب التقليدية المتعارف عليها في عملية التعليم نظراً لحساسية واختلاف وضع المتلقي "أطفال الشارع". يعتمد التعليم غير التقليدي على الأساليب الحديثة التي تساعد الطالب على المشاركة و الابتكار والإبداع وهو يهدف إلى إكساب الأطفال مهارات وصفات مهمة تساعدهم في التغلب على المشكلات التي تواجههم وتؤهلهم للاندماج تدريجيا في حياة المجتمع. وتتمثل تلك المهارات في معرفة العادات

والممارسات الصحية السليمة، الثقة بالنفس، مهارة حل المشاكل الاجتماعية بالطرق السلمية، مهارات الاتصال الفعال.

*** مقترحات للمتعاملين مع أطفال الشارع في مجال التعليم:**

- مساعدة أطفال الشارع في مجال التعليم تتطلب إتباع جميع الأساليب غير التقليدية مثل: الألعاب التي تساعد على تشغيل الذهن، الألعاب التي تساعد على التأمل والتفكير، هذه الألعاب من شأنها وضع الأطفال في موقف الالتزام ببعض القوانين والحدود المماثلة لتلك التي يواجهونها في حياتهم العامة.
- الأشخاص القائمون على تقديم الأنشطة التعليمية لهؤلاء الأطفال لا بد و أن يكونوا مدربين على مستوى عال ولابد من التعامل مع أطفال الشارع من خلال خبرات هؤلاء الأطفال واللغة المتعارف عليها بينهم وذلك من أجل اكتساب ثقتهم وتقديم المعلومة لهم بأسلوب ميسر وبسيط.
- لابد من انتقاء المادة المقدمة للأطفال حتى تناسب احتياجاتهم واهتماماتهم، ولابد من تقديم معلومات جغرافية وتاريخية

٢- الحق في الرعاية الصحية:

يتعرض العديد من أطفال الشارع إلى الكثير من المخاطر الصحية خلال حياتهم اليومية حيث أنهم يفتقدون الحماية فهم في أغلب الأحيان يعملون دون الحصول على أي نوع من التأمينات الاجتماعية أو حتى عقود عمل وذلك يضعهم في معظم الأحوال عرضة للابتزاز والعنف من جانب من يعملون لديهم أو من العامة في الشارع وهذا يعرضهم إلى العديد من الحوادث والأمراض. من الممكن رؤية هؤلاء الأطفال في معظم الأحيان حفاة في الشوارع وأحياناً تكون أجزاء كبيرة من أجسادهم عارية حتى في فصل الشتاء وبعضهم يقف على أكوام القمامة يبحث

بها عن طعام له وهذا يعرضهم إلى العديد من الإصابات والجروح والأمراض الناتجة عن التلوث.

*** مقترحات لتحسين الحالة الصحية لأطفال الشارع:**

١- لابد للعاملين بمراكز استقبال أطفال الشارع أو أية مؤسسة أخرى توعية الأطفال بأهمية النظافة وتشجيعهم على الاستحمام بصفة مستمرة وتوفير جميع الأدوات اللازمة لذلك من مناشف، صابون، معجون أسنان، فرشاه....إلخ.

٢. على جميع المؤسسات المتعاملة مع أطفال الشارع توفير جلسات توعية صحية للأطفال على أن يدير الجلسة طبيب متخصص يقوم بإرشاد الأطفال حول كيفية حماية صحتهم من أية أخطار.

٣- من الممكن تقديم التوعية الصحية عن طريق وسائل مبتكرة وجديدة من الإعلام مثل الأغاني، الألعاب، الأفلام القصيرة و ذلك من أجل مشاركة أكثر فاعلية من جانب الأطفال.

٤- من الممكن توزيع جداول متابعة على هؤلاء الأطفال وذلك من أجل متابعة ممارساتهم اليومية، فمثلاً من يقوم بغسل أسنانه والاستحمام خلال اليوم يكتب ذلك في جدوله ويجب على الأطفال تشجيع بعضهم البعض على النظافة مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تحفيز الأطفال عن طريق إعطاء الجوائز لمن يحقق أكبر قدراً من النظافة.

٥- يجب كتابة تقارير شهرية بالحالة الصحية للأطفال وأكثر الأمراض انتشاراً بينهم وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة وذلك أيضاً يساعد المسئولين والقائمين على الرعاية الصحية لأطفال الشارع بتحديد سياسة صحية دقيقة لاتباعها مع الأطفال وتحديد الاحتياجات الصحية لأطفال الشارع.

٦- لابد من توفير طبيب نفسي للتعامل مع هؤلاء الأطفال وذلك للتعرف على المشاكل النفسية التي يواجهها الأطفال في حياتهم واختلاف هذه المشاكل مثل الانطوائية وعدم الثقة بالنفس واهتزاز الشخصية.

٧- يجب الاهتمام بنظافة مراكز استقبال الأطفال والمؤسسات التي تعمل مع أطفال الشارع الأمر الذي قد ينعكس عليهم بالإيجاب، كما يجب أن يشارك الأطفال في الأعمال المختلفة لهذه المراكز والمؤسسات فمثلاً يمكن تقسيم الأطفال إلى فرق عمل، فريق يقوم بتحضير الطعام وفريق يقوم بتوزيعه وفريق يتولى غسيل الأطباق وفريق يكون مسئول عن النظافة العامة للمكان وبذلك يتم خلق نوع من التنافس الإيجابي بين الأطفال و تحملهم للمسئولية.

٣- الحق في الترفيه و بناء العلاقات الاجتماعية:

على المستوى الفردي يعد الوقت المتاح للترفيه وتقوية الروابط الاجتماعية للأطفال شبه منعدم فلا يوجد وقت للجلوس مع أسرهم أو التحدث مع زملائهم في أمور الحياة المختلفة حيث أن معظم وقت هؤلاء الأطفال يضيع في الأعمال الشاقة التي يقومون بها بصفة يومية. لابد أن نتذكر أن أطفال الشارع هم أطفال في المقام الأول ولابد من حصولهم على قسط يومي وفير من الترفيه والمرح بصفة يومية ولذلك يجب على جميع المراكز والمؤسسات المتعاملة مع أطفال الشارع إعطاء الأطفال جرعة يومية من الأنشطة الترفيهية مثل الألعاب والألغاز والرسم والتمثيل والموسيقى والعديد من الأنشطة الأخرى التي تساعد الأطفال على احترام القواعد والقوانين واتخاذ سلوك إيجابي تجاه بعضهم البعض.

***مقترحات لزيادة مساحة الأنشطة الترفيهية وتنمية العلاقات الاجتماعية لأطفال الشارع:**

- تصميم أي برنامج خاص بالأنشطة الاجتماعية والترفيهية لابد أن يكون بالتشاور مع الأطفال من أجل تقديم أنشطة تلبي احتياجاتهم ويجب على المراكز والمؤسسات

المتعاملة مع أطفال الشارع تعيين منسق خاص بالأنشطة الترفيهية والاجتماعية للأطفال ويكون هذا المنسق هو المسئول عن تصميم محتوى هذه الأنشطة بناءً على احتياجات الأطفال.

- لابد من إطلاع أسر الأطفال على الأنشطة التي يقوم بها أطفالهم مثل الأنشطة الفنية من رسم ولوحات أو مشغولات يدوية مثلاً و ذلك من أجل كسب التشجيع والتأييد من الأهل كما يجب وجود تنسيق على مستوى عال بين هذه المؤسسات والمراكز من جهة وأهالي الأطفال من جهة أخرى وذلك من أجل استرداد ثقتهم بأنفسهم.

- لا يجب أن تقتصر الأنشطة الترفيهية على الألعاب الرياضية والفنية فقط لكن يجب وجود أنشطة حوارية ومناقشات ومناظرات ومسابقات بين الأطفال حول موضوعات حيوية تخص مجتمعهم وذلك من أجل تنمية مستوى المعرفة لديهم وتوسعة مداركهم في شتى مجالات الحياة.

- مكان تقديم هذا النوع من الأنشطة للأطفال لا ينبغي أن يقتصر على المراكز والمؤسسات الخاصة برعاية طفل الشارع فقط ولكن يجب الوصول بهذه الأنشطة إلى الأطفال في الشارع حيث يمكن تجميعهم في مجموعات في الشارع وتقديم بعض من هذه الأنشطة ويهدف ذلك إلى وصول الخدمة إلى أكبر عدد ممكن من الأطفال كما أن ذلك يمكن أن يرغّب الأطفال للذهاب لتلك المراكز والمؤسسات.

٤- الحق في الحماية والوقاية من العنف:

يرتبط العنف في اي مجتمع بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والإحباط الناتج عن ارتفاع مستوى الفقر وعدم الاستقرار السياسي والصراعات العرقية والمذهبية والاجتماعية. يعد أطفال الشارع الأكثر عرضة للعنف والاعتداءات بجميع أنواعها وذلك نظراً لوجودهم على حافة المجتمع واعتمادهم على أنشطة هامشية لكسب العيش مثل التسول و أعمال النظافة والسرقات الصغيرة الأمر الذي يجعلهم في احتكاك مستمر مع أفراد الشرطة وبالتالي زيادة نسبة تعرضهم للعنف.

يتعرض أطفال الشارع إلى ثلاثة أنواع رئيسية من العنف وهي العنف الرسمي والعنف الداخلي والاعتداء الجنسي.

– العنف الرسمي أو العنف التقليدي هو العنف الذي يمارس تجاه أطفال الشارع من قبل المسئولين والشرطة فهم طبقة مهمشة لا يهتم أحد سواء من المسئولين أو حتى أقاربهم بالدفاع عنهم. ويتعرض هؤلاء الأطفال لهذا النوع من العنف لأنهم ليسوا فقط رمزاً لفشل المجتمع في توفير الجو الملائم لنشأة هؤلاء الأطفال ولكن كما يعتقد المسئولين هؤلاء الأطفال يشكلون تهديداً حقيقياً لمجتمعهم فالبعض من هؤلاء الأطفال لم تقم أسرته بتسجيله بعد الولادة، الأمر الذي يتنافى مع المادة رقم ٧ من الاتفاقية الدولية حقوق الطفل والتي تعطي للطفل الحق في التسجيل الفوري بعد الولادة بالإضافة إلى الحق بالاسم والجنسية ومعرفة الوالدين وتلقي الرعاية ومن هنا لا تجد الشرطة أي عائق في ممارسة أشكالاً من العنف الجسدي ضد هؤلاء الأطفال نظراً لأنهم أرض خصبة للكثير من الاتهامات.

– النوع الآخر من العنف الذي يتعرض له أطفال الشارع هو العنف الداخلي أو العنف الذي يمارسه أطفال الشارع تجاه بعضهم البعض أو تجاه بعض الأقارب. كذلك فان عدم إحضار الطفل للدخل الكافي من التسول يعرضه الى العنف من قبل اسرته. يؤدي العنف الداخلي إلى: عدم الشعور بالأمان، الغضب، الإحباط، الشعور بالذنب، السلوك العدواني، الانطواء، تطبيع استخدام العنف كوسيلة لفض أي نوع من المشاكل و النزاعات.

– النوع الثالث من العنف هو الاعتداء الجنسي يتعرض أطفال الشارع من الجنسين ذكر أو أنثى كثيرا للاعتداءات الجنسية ويعد أكثر أنواع الاعتداءات الجنسية انتشاراً بين أطفال الشارع هي حالات سفاح القربى أو غشيان المحارم وفي معظم حالات الاعتداء الجنسي يكون المعتدي من داخل الأسرة أو من دائرة معارف المعتدى عليه وكلما زادت درجة القرابة بين المعتدي والمعتدى عليه زادت الآثار المدمرة التي تنتج من تلك العلاقة، وتتفاقم المشكلة لأنه عادة لا يعطي الأبوان

الفرصة للأبناء للشكوى من تلك الاعتداءات وإذا حدث وقام أحد الأبناء بالشكوى لأحد الأبوين يعامل بقسوة شديدة على أنه المذنب، الأمر الذي يزيد المشكلة تعقيداً ويمنع الأطفال من إخبار أي من والديهم عن تلك الاعتداءات وهذا يضع عبء نفسي فظيع على الطفل ويدخله في دائرة لوم شديد للنفس والإحساس بالذنب تجاه فعل هو في أغلب الأحيان ليس له ذنب فيه.

*** مقترحات لحماية أطفال الشارع من التعرض للعنف:**

- عند التعامل مع مشكلة العنف الداخلي يجب مخاطبة الأسر وإقناعهم بالعمل على حُسن تربية وتنشئة أبنائهم مع الابتعاد عن سوء المعاملة والعنف ويمكن عند التعامل مع الآباء توضيح أنه ليس من المنطق أو حتى من العدل أن يرضوا المعاملة السيئة لأبنائهم إذا كانوا لا يرضونها لأنفسهم ويجب أن يتم الحوار دائماً في ضوء المعتقدات الدينية والثقافية.

- تختلف آثار الاعتداءات الجنسية بشكل كبير مع اختلاف السن والنوع والتجربة والعوامل الخارجية التي أحاطت بها ولذلك فإنه على الأخصائيين النفسيين التعامل مع كل حالة على حدة وبطريقة فردية ومنفصلة وواجب الأخصائي هنا هو مساعدة الطفل على الكلام والخروج من حالة السلبية واستعادة ثقته بنفسه وذلك من خلال تقليل حالة الشعور بالذنب واحتقار الذات والنفور من الآخرين.

- بما أن معظم أطفال الشارع اكتسبوا سلوكهم العدواني من الأسرة أو الشارع لذلك يجب توفير جو هادئ للطفل داخل المراكز والمؤسسات التي تتعامل معه مع التأكيد على ضرورة تعليم الأطفال أساليب فض المنازعات بالطرق السلمية من أجل الابتعاد عن العنف.

- يجب اتخاذ إجراءات وقائية من أجل منع تكرار الاعتداءات الجنسية على الأطفال ولابد من التذكير على دور الأسرة والمجتمع والأطفال من أجل حماية أنفسهم حيث يجب القيام بحملة توعية للعامة من أجل الحد من استخدام العنف.

لا شك في أن ترجمة هذه التوصيات إلى برامج وخطط عملية سواء على المدى البعيد أم القريب يمكن أن يسهم في مواجهة المشكلات الراهنة التي يعاني منها الأطفال على المستويين: الإقليمي والمحلي. كما يمكن أن تسهم أيضاً في الحد من خطورة تلك المشكلات في المستقبل، بما يضمن للأطفال حياة إنسانية كريمة.

الهوامش

١- عبد الرحمن عبد الوهاب علي، أطفال الشوارع في اليمن، سلسلة دراسات حقوق الإنسان، الطبعة ٣ جامعة عدن، ٢٠٠٤

٢- أحمد عبد الله، دعوة للتحالف من أجل الطفولة، مجلة الطفولة العربية، العدد ١٦، الكويت، أكتوبر ١٩٨٨، ص ١٣.

٣- محمود عودة وآخرون، الواقع الاجتماعي للطفل المصري، تحليل نقدي ورؤى مستقبلية، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة. ١٩٩٥، ص ص ٧-٨.

4- http://www.pangaea.org/street_children/kids.htm.p.1

5- Amil Khan, "Finding a Solution for Cairo's Street Children", http://www.metimes.com/2k1/issue2001-

6-See:- 26/eg/finding_a_solution.htm.p.2

- Ortiz's & Poertner J," Latin American Street Children: Problem Programmes and critique", International Social Work,35,pp.405-413.

7- Kiate Mcdevitt, "Third World Children", http://filebox.vt.edu/users/kmcdevit/50c2004/domestic3.htm. pp.1-2.

8-See: -

-" Project title: Hope for Street Children", http://www.socservices.com/pdf/international.hopestreetchildren.pdf.pp.1-2

- Lewis Aptekar, " Street Children in third Developing World: A Review of Third Condition", http://www.lewis.aptekar.com/downlood/crossculturalresearch.pdf.p.2 53-See:-

- Rosa, C.S, De Sousa R, & Ebrahim G, "The Street Children of Recief. A Study of their Background", Journal of Applied Pediatrics, 1992, 38, pp.34-40.

9- Johan,Le Roux, " Street Children in South Africa Findings from Interviews on The Background of Street Children in Pretoria, South Africa", http://pangaea.org/street_children/africa/safrica?htm.1996.p.3.

١٠- انظر:

- أحمد زكي صالح، علم النفس التربوي، ط١١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٩،ص٦٨.

- المعجم الوسيط، ط١، مجمع اللغة العربية، ١٩٦٠، ص١٨١.

- Fredrick. E& Gerald. H., The Child and Society, New York, Random House, 1977, p.20.

١١- قدري حفني، حول الطفولة والمستقبل، المؤتمر العلمي الخامس (الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي): الواقع والمستقبل، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، أبريل ١٩٩٢، ص ص ١٥٩ . ١٦٠.

١٢- رئاسة مجلس الوزراء، المجلس القومي للطفولة والأمومة، الطفل . الشارع . العمل، تقرير الندوة المصرية الفرنسية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٨٢،ص ١٢٤.

13 -See:-
- "A Future for Street Children in Uganda?" http://www.caritas.org/au/ourwork/where_Uganda_story.htm,p.1
- Qjannga," Kaduma Beggar Children: A study of Child Abuse and Neglect in Northern Nigeria", Child Welfare, 1990, 69, pp.371-380.
14- Subrahmanyam Y, & Sondhi R, " Child Porters: Psycholosocial Profile of Street Children", International Journal of Social Work, 1990, 51, pp.577-582.
15- See:-
- Visano, L," The Socialization of Street Children: The Development and transformation of Identities", Sociological Studies of Child Development, 3, 1990.pp.139-161
- "Street Children and Work", http://www.cyc-net.org/cyc-online/cycol-0701-richter.htm.pp.1-4.

١٦- أحمد المصري، أطفال الشوارع: مشردون في دول الخليج وأطفال متسولون في الرياض، ٢٠٠٧.

Hewaraat.com

17- "A study on Street Children in Zimbabwe", http://www.unicef.org/resrval/evaldb/street%20children.pdf.p.99

١٨- محمد عباس نور الدين، أطفال الشوارع: رؤية نقدية نفسية اجتماعية وتربوية للظاهرة بأبعادها المختلفة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلة الطفولة والتنمية، العدد ١١، مجلد ٣، ٢٠٠٣.

19- " Street Children in Arab World A growing Phenomenon",

http://www.jerusalem.indymedia.org/news/2002/04/12663.php.2002.p.1

20- "Mass Arrests of Street Children I Egypt Beatings, Sexual Abuse Common in Police custody", http://www.keralamonitor.com/feb2003.html.pp.4-5

٢١- السيد رشاد غنيم، سعيد أمين ناصف، أطفال الشوارع بين الواقع المعاصر وتحديات المستقبل، دراسة سوسيولوجية لظروف النشأة وعوامل التطور، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٨١ - ٨٥.

٢٢- محمد توهيل عبد إسعيد، حقوق الطفل في ضوء المواثيق الدولية، ورقة عمل مقدمة لندوة" الطفل والعولمة" جمعية الاجتماعيين، الشارقة، ٢٠٠٣، ص ٨٢.

٢٣- أحمد صدقي الدجاني، مقدمة لكتاب" حقوق الطفل في القانون الدولي" ، تأليف نجوى علي عتيقة، منشورات دار المستقبل العربي، القاهرة. ١٩٩٥، ص ٧.

٢٤- محمد توهيل عبد إسعيد، دور الإعلام في زيادة وتيرة الانحراف الناتج عن العولمة والاختلاط والانترنيت، بحث محكم مقدم إلى مؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات المتحدة، ٢٠٠١.

٢٥- للمزيد من التفاصيل حول الاهتمام الدولي بحقوق الطفل، أنظر:

- محمود حسن إسماعيل، دور وسائط الثقافة والإعلام في تشكيل الوعي الثقافي للطفل، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد الصفري، القاهرة. نوفمبر ١٩٩٩، ص ٣٧.

– محمد توهيل عبد إسعيد، حقوق الطفل في ضوء المواثيق الدولية، مصدر سابق، ص ٩١.

– نجوى على عتيقة، حقوق الطفل في القانون الدولي، منشورات دار المستقبل العربي، القاهرة. ١٩٩٥، ص ٥٢.

-UNICEF, "The State of The World Children ", United Nations Children's Fund. Published by University Press. 1990.

-Laura Barnitz, "International Treaty Advances the Right of Children",
http://www.yapi.org/publicatios/resourcepapers/CRC.pdf.2001.p.2.

- UNAIDS: Human Rights, " Children's Rights: Creating a Culture of Human Rights ",
http://www.unaids.org/publications/documents/human/law/children.html.1998. pp.1-6

٢٦– إدارة الطفولة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإطار العربي لحقوق الطفل، ٢٠٠١ص ص ١٦–١٧.

٢٧– وفاء عبد الرحمن، حقوق الطفل العربي، مجلة الأمن والحياة، الرياض، العدد ٣٥، يونيو٢٠٠٣،ص ٤٤.

٢٨– محمود عودة، مكون الطفولة والأمومة في الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٩٦/٩٧–٢٠٠١/٢٠٠٢)، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة.١٩٩٦، ص ١٦.

29–See:

- Evelyne Hong "Globalization and The Impact on Health, A Third World View-The Culture of Violence
http://phmovement.org/pubs/issuepapers/hong19.html.2000.pp.1-4

- "Street Children in Arab World A Growing Phenomenon ",
http://www.jerusalem.indymedia.org/print.php?id.2002.p.1

30- See:

- "Save the Children Canada: Child Poverty, Child Poverty",
http://www.savethechildren.ca/en/whatwedo/isfchipo.html.pp.1-3

- " Book Series for Families of Young Disabled Children in Developing Countries

http://www.rehab.international.org/publications/tocvol/booksevies.htm.p.1
- UNICEF, "The State of the World's Children 2003 ", .http://www.unicef.org/sowc03/maps/map3.html.p.1
-"Does Globalization cause Poverty ",http://www.emory.edu/SOC/globalization/issues.3.html.pp.1-3